أخطاء الكنيسة

في خريف عام ٢٠٠٥ وزعت كنيسة" بالإسكندرية "سي .دي" لمسرحية بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر" تروي قصة شاب قبطي تحول إلى الإسلام ثم عاد للمسيحية تضمنت إساءات بالغة للمسلمين، أعقبتها أحداث عنف طائفية مؤسفة

البابا شنودة رفض الاعتذار، و دافع عن المسرحية ، و انتقد الصحافة و الانتخابات و المرشحين و السياسية و السياسيين ! ، و المفتي من جهتة و في مفاجأة لطيفة اعتذر نيابة عن البابا .. ! بل إن الرجل نفى أن تكون الكنيسة عرضت هذه المسرحية من أصله ، و أكد بإصرار غريب ، عدم وجود " سي دي" للمسرحية أصلا ، و أنها مجرد شائعة مغرضة أطلقها دعاة الفتنة ..!! رغم أن الكنيسة ذاتها اعترفت بعرضها للمسرحية و بطبعها على اسطوانات ، و الـ"سي دي " كان حينها بالسوق ووزع على نطاق واسع !!

كان هذا الموقف - من البابا ومن المفتي - كارثيا .. ! و تصرفات غير مسئولة.. لأنه في حد ذاته استفزازي و مثير للغضب و يكفي وحده لإضفاء الشرعية على حركة الشارع و غضبه و عصبيته.

و إذا كنا نتفهم موقف المفتي ، و لا نستغربه ، فإن موقف البابا شنودة هو ما كان لافتا ، و جاء على النحو الذي لم يعد معه أي أمل حقيقي يمكن أن نعلق عليه توقعاتنا بإصلاح الكنيسة و إعادتها إلى الاصطفاف مع النسق الوطني العام ، في ظل القيادات الدينية الحالية .

البابا - أكبر رأس في الكنيسة - و صانع أجندتها الجديدة ، كان واضحا و لم يراوغ، بل قالها صراحة :" لن اعتذر " !

لقد استغرب مذيع فضائية الجزيرة من أن يعتذر المفكر القبطي "ميلاد حنا" للمسلمين نيابة عن الأقباط ، فيما أستنكف البابا أن يعتذر عن "تجاوزات" بعض قادة الكنيسة إزاء إخوانهم المسلمين..!

و في تقديري أن "حنا" كان ذكيا و يعلم مثلي و مثل جميع المنصفين أنه لا فائدة في الكنيسة، و أن على التيار المستنير و العقلاني خارجها أن يبادر في إصلاح ما يفسده بعض قادتها الجدد . و هي مبادرة مهمة تستحق الثناء أولا و التأمل ثانيا ، و لكنها تظل مع ذلك كله من قبيل ترقيع الرتق في ثوب ما عاد يصلح لستر الكثير من العورات.

البابا شنودة و قساوسة و كهنة كنيسة مارجرجس اعترفت صراحة . و ليس سرا . في وسائل الإعلام المختلفة أنه قد عُرضت فعلا مسرحية بالكنيسة تتعلق بشأن إسلامي اختلفوا فقط فيما إذا كانت مسيئة للإسلام أم لا . و أصدروا البيانات التي تؤكد ذلك موقعة بأسمائهم و مناصبهم الدينية .

و اعترفوا كذلك بوجود "سي دي" للمسرحية و لكنهم أنكروا أن تكون الكنيسة من وراء طبعه و توزيعه ، و زادوا : أنه ربما شخص ما أضاف إلى النص الأصلي للمسرحية نصوصا أخرى دخيلة أساءت للإسلام !! .

بات في حكم اليقين الذي لا شك فيه بأن الكنيسة ارتكبت مغامرة تستوجب العقاب القانوني أمام سلطات التحقيق بالدولة من جهة و الاعتذار للمسلمين من جهة أخرى ،و انحصر الجدل بعد ذلك فيما إذا كان اعتذار البابا شنودة ضروريا أم أن من شأنه بحسب مزاعم و مماحكات رجال الدين المسيحيين . فتح الباب لـ"مشاكل" في المستقبل و لا ندري ما هية هذه المشاكل بالضبط!

وبعض المثقفين الأقباط مثل ميلاد حنا و يوسف سيدهم و جمال أسعد عبد الملاك اعتذروا علانية للمسلمين عما ورد في المسرحية ، و بعض الصحف المستقلة والعلمانية و ليست الدينية أو التابعة للإسلاميين "الإرهابيين" . نشرت نصوصا كاملة للمسرحية قرءها الناس عامتهم و خاصتهم .

الفقيه القانوني الكبير د. سليم العوا ، و هو من أكثر الشخصيات الفكرية والعامة قربا و تودد للأقباط و يحظى باحترامهم ، و يعتبرونه . و نحن كذلك . عدولا منصفا وسطيا و معتدلا ، كتب في صحيفة "الأسبوع" معلنا عن مفاجأة من العيار الثقيل جدا ، عندما كشف أن جهازا أمنيا قدم قبل اشتعال أحداث محرم بك ، مذكرة للنائب العام مرفقا بها نسخة من الـ"سي دي" ، و حمل العوا سلطات التحقيق ضمنيا مسئولية تعقيد الأزمة بسبب تراخيها في احتوائها قبل أن تتفلت الأمور و تشتعل الحرائق في كل مكان بالإسكندرية .بل إن العوا عرض على النائب العام أنه على استعداد ليقدم له نسخة من الـ"سي دي" متى طلب ذلك .

و نزيد أن وزير الداخلية اعترف في حوار له نشر في كل وسائل الإعلام أن المسرحية عرضت فعلا في كنيسة مارجرجس و كان بها "بعض الخروج" .

غير أن المفتي "كذب" الكنيسة و كهنتها و آبائها و قساوستها ، و قال : إنه لا توجد مسرحية و لا سي دي من أصله و أنها كلها شائعات و أكاذيب !!

و الصدمة الكبرى كانت أكثر وقعا عندما صرح النائب العام لصحيفة الأهرام أن "التحقيقات" أثبتت أن المسرحية التي قيل إنها مسيئة للإسلام لم تعرض أصلا في كنيسة مارجرجس و لا يوجد "سي دي" من أصله!!

تطابق كلام المفتي مع سلطات التحقيق، فيما يتعلق بالمسرحية، كان شديد الدلالة على أن الدولة كانت تريد إغلاق هذا الملف، بدون أن أي شكل من أشكال التصعيد القانوني سيما وأن ذلك كان من شأنه يضع الدولة في مواجهة مع الكنيسة، حال أدينت الأخيرة، وهي المواجهة التي قد تكون محرجة للطرفين، خاصة فيما يتعلق بمسألة "حق الولاية" على الأقباط، سيما وأن ثمة اتفاقا ضمنيا بينهما على عدم النبش في هذا الملف في الوقت الراهن على الأقل

في غضون ذلك شاهدت يوم ٢١ - ١٠ - ٢٠٠٥ الأستاذ هاني لبيب ، على فضائية الجزيرة ، معلقا على أحداث محرم بيك بالإسكندرية .. عندما سألته المذيعة : لماذا لم يعتذر البابا للمسلمين ، عن "تجاوزات" قساوسة كنيسة مار جرجس ؟ تهرب لبيب من السؤال و قال : إن اعتذار البابا سيعمق المشكلة أكثر ؟!

و لا أدري ما إذا كانت مذيعة الجزيرة لم تشأ إحراجه أم أنها لم تكن حاضرة ذهنيا بالشكل الكافي و هي تحاور ضيفها .. إذ لم تسأله : كيف سيعمق اعتذار البابا المشكلة ؟!

من جانبي تفهمت إجابة صديقنا العزيز هاني لبيب ، فالرجل لم يرد اغضاب البابا أو على الأقل حتى لحظة ظهوره على الجزيرة ، لم يكن يعرف بعد رأي البابا و ما إذا كان سيعتذر للمسلمين أم لا . و من ثم آثر لبيب السلامة خوفا من أن يلقى مصير أسلافه من حرمان و طرد من "جنة الكنيسة" !

هذه هي المشكلة الحقيقية ، إذ يدفع المثقفون الأقباط في مصر الآن ، ثمن مشاركتهم في "تدليل" الكنيسة ، من حريتهم و من قدرتهم على أن يقولوا رأيهم بشأنها بحرية وبلا خوف!.

من قبل ذلك وفي حادثة وفاء قسطنطين لم يطلب المثقفون الأقباط من البابا شنودة الاعتذار للشعب المصري ، على المزاعم التي رددها بعض قساوسته ، و صدقها هو بنفسه و تصرف بمقتضاها .. بل إن غالبية المثقفين الأقباط ممن صدّعوا أدمغتنا بالكلام عن العقلانية ، و التسامح و حرية العقيدة ، اختفوا تماما و تواروا إلى الظل و لم نسمع لهم و لا حتى همسا ، و صمتوا صمت القبور على إكراه سيدة مصرية على تغيير دينها الذي ارتضته واختفاء أخرى و هي السيدة ماري عبد الله زكي ، التي توارت تماما من الوجود ، بعد أن ذهبت لمشيخة الأزهر تطلب إشهار إسلامها !.

حادثتي "وفاء و ماري" كانتا محكا حقيقيا لاختبار صدق المثقفين الأقباط بشأن انحيازهم للاستنارة و حرية الاعتقاد ، و مع ذلك فإني على ثقة من صدقهم و حسن نيتهم بقدر ثقتي في أن تخاذلهم كان طبيعيا خوفا من أن يتعرضوا لما تعرض له من قبل القس إبراهيم عبد السيد و القس دانيال وديع ، و موسى صبري و نظمي لوقا و جمال أسعد و غيرهم .

غير أن حادثة مسرحية "كنت أعمى و الآن أبصر" ، كان خطأ الكنيسة فيها واضحا مثل فلق الصبح ، و الـ "سي دي " التي طبعتها ووزعتها تحمل صورة البابا شنودة ، و قرأت للأستاذ سعيد عبد الخالق أن البابا نفسه باركها شفاهة ، و أن من يقف ورائها من القساوسة معروفون بالاسم ، و هذا التصرف أشعل نار الفتنة ، و التي كادت أن تحرق من أشعلها أصلا ، لولا لطف الله و تدخل الأجهزة الأمنية و التنفيذية في الوقت المناسب .

لم يستيقن المثقفون الأقباط أنهم سكتوا على الكنيسة أكثر من اللازم ، و أن هذا السكوت بالغ الخطورة .. لأنه ربما يترك للشارع وحده مهمة حسم هذا الأمر ووضع حد له بعد أن خذله الجميع : وعلى رأسهم الإخوة الأقباط بعد أن باتوا أكثر ضعفا !

لماذا يتركون لنا نحن المسلمون الحديث في هذا الموضوع ، رغم ما يسببه لنا ذلك من حرج و مشاكل ؟! أقول ذلك لأنه لا أمل في تغيير الكنيسة من داخلها الآن. لقد فات آوان هذا التغيير الداخلي لأسباب كثيرة تحدثنا عنها في فيما تقدم ، و لم يعد ثمة أمل إلا في التيار العقلاني الذي يمثله المثقفون الأقباط من كافة التيارات الفكرية والسياسية ، فإذا استمر هذا التيار على تخاذله و خوفه فإن منطق التطور التاريخي ، يؤكد و الحال كذلك أن قوى أخرى ينبغي أن تظهر فجأة .. ترشحها التطورات لحسم هذا الأمر بعيدا عن القوى الشرعية السائدة و العاجزة عن إعادة الأمور إلى منطقها الطبيعي وهذا هو مكمن الخطر الحقيقي .

وفي هذا السياق فإنني أعتقد أنه من الإنصاف أن لا نخلط بين الكنيسة و الأقباط متى شئنا تحديد المسئول عن تنامي مشاعر الطائفية في صفوف بعض القطاعات القبطية في مصر.

على سبيل المثال لم يكن لعامة المسيحيين المصريين دور في الفتنة التي أثارها عرض مسرحية "كنت أعمى و الأن أبصر" بكنيسة مارجرجس بالاسكندرية (في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥)

المسرحية كما وصفها الباحث الكنسي و اللاهوتي د. جرجس يوسف .. تافهة و ساذجة و عبيطة و مسفة ، و لاقيمة لها إلا استهداف الإسلام و النيل منه بحماقة و بعقل صبياني غير مدرك خطورة اللعب بالنار بالقرب من مستودع وقود مترع بمواد شديدة الاشتعال !.

فقرار العرض لم يكن صادرا من الرجل القبطي العادي و إنما كان صادرا من مجموعة من القساوسة المتطرفين خانوا ثقة عامة الأقباط في حصافتهم و حكمتهم

وأقدموا على عمل طفولي غير مسئول ، لم يستفد منه إلا دعاة الفتنة و من يضمرون الشر للمصريين عامة : مسلمين و أقباطا .

ما ذنب عامة الأقباط إذن الذين يجاورون المسلمين في السكن و الشارع و العمل و في كل مكان و يرتبطون معا بعلاقات مودة و صداقة و شراكة .. ما ذنبهم في أن يتحملوا عار و مسئولية هذا العبث و التهريج الطائفي الذي أقدمت عليه كنيسة الإسكندرية بدون مناسبة إلا مناسبة التهييج و تأجيج روح التعصب و الكراهية بين عنصري الأمة؟!

ربما يرى البعض أني كمسلم أغالي في تقديري للموقف أو أني أعطيه أكثر مما يستحق و لذا فإنني أنقل حرفيا تعليق الباحث القبطي جرجس يوسف على هذا الصنيع إذ يقول :" هذه المحاولات الصبيانية والساذجة لن تحل مشكلة بل سوف تزيد الأمور اشتعالا وتطرفا، فإن فليما من هنا يهاجم سوف يقابله أفلام من هناك وقلما من هنا يهجو سوف يقابله من هناك عدة أقلام تشتد في هجومها علينا، ومسرحية هزيلة وهزلية من هنا تنتقد وتتهكم علي دين الأخرين سيقابلها حتما عدة مسرحيات تمزق أحشاء الوطن وسوف ندور في دائرة مفرغة لا نهاية لها.

عندنا في مصر ميراث توارثناه عن الأجداد، أن لنا مع الإخوة المسلمين وحدة وطن ووحدة جوار حتي وإن اختلفنا في العقيدة ونحن فعلا مختلفون وسنظل ولكن أليست هناك نقاط قربي بين الإنجيل والقرآن أو ليست هناك نقاط قربي بين المسيحية والإسلام في المودة والمحبة والرحمة وحسن الجوار والخلق ومكارم الأخلاق والنذور والعشور والصدقة والزكاة والصلاة والصوم والعبادة لله الواحد؟ فلماذا لا نبدع مسرحيات تقربنا من بعض بدلا من هذه المسرحية الهزيلة والهزلية والمسفة والتي لا تضيف جديدا بل تنكأ الجراح القديمة وتسكب النار علي البنزين وتضع الملح علي القيح لماذا.. ونحن مقبلون علي فترة

جديدة في كل شيء.. ارجوكم يا أباء كنيسة مار جرجس صادروا هذا العمل القبيح واعزلوا الخبيث من بينكم فهذه هي وصية المسيح لكم" أنتهى كلام د. جرجس يوسف .

و الحال فإن الكنيسة المصرية على مدى تاريخها كله ظلت تنأى بنفسها بعيدا عن أية احتقانات طائفية بل كانت تعبيرا حقيقيا عن روح التسامح السائدة بين المسلمين والأقباط ، و تعبيرا عن الوعي القبطي باعتباره جزءا أصيلا من الوعي الوطني العام و الذي لم يترك أية مساحات لنمو و تكاثر الوعي الطائفي الممقوت ، و هي ظاهرة طبيعية وواحدة من أهم مظاهر و تجليات عصور النهضة ، و مع بدايات عصر التراجع في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، تأثرت الكنيسة . شأنها في ذلك شأن الأزهر. و الذي تبدلت فيه الولاءات و بات الولاء للفرد مقدما على الولاء للوطن .. وما ترتب على ذلك من فساد و إفساد كبيرين

أشير هنا إلى أنه عندما وقعت أحداث العياط الطائفية في شهر مايو عام ٢٠٠٧وصلني . على إيميلي الخاص . رسائل من أصدقاء أقباط، استغربوا "تجاهلي" لأحداث "العياط" في مقالي اليومي بصحيفة "المصريون"، والاكتفاء بالتغطية الخبرية فقط عبرها !

والحال أن تعليقي لم يكن ليختلف عما استقر في ضميري، وعبرت عنه أكثر من مرة في زاويتي اليومية، فضلا عن أن الإخوة الأقباط، باتوا من فرط حساسيتهم لا يطيقون أي طرح يتجاهل "دغدغة" مشاعرهم، على حساب الحقائق على الأرض.

وموضوع "العياط" ـ في معالجته . كان نسخة طبق الأصل، من الأزمات السابقة حيث تعاملت معه النخبة السياسية بمنطق "طائفي" ـ مسلمون وأقباط . وليس بمنطق "قانوني" . مواطنون مصريون خالفوا القانون . وهنا كان موضع تعميق الأزمة وليس حلها!

لا شك في أننا ندين أي اعتداءات على ممتلكات الأقباط، وفي ذات الوقت ندين بناء كنيسة بدون ترخيص، فكلاهما عمل يجرمه القانون، وكان من الطبيعي أن يحال الطرفان إلى النيابة العامة للتحقيق.

ما أفهمه عن أحداث "العياط" أن مواطنين - بغض النظر عن انتمائهم الديني ارتكبوا ما يعاقب عليه القانون (أعمال شغب) وليس لأي منهما عصمة أو حصانة تعصمه من المحاكمة بسبب دينه أو مكانته السياسية أو الاجتماعية.

والمشكلة أن "الأقباط" - ولأسباب أتفهمها - جعلوا منها عملا طائفيا معاديا ضدهم والسلطات استسلمت لهذا الاتجاه وتعاملت معه على هذا النحو، ولو كانت تعاملت معه بـ"مسئولية" لما كنا سمعنا كلمة "مسلم وقبطي" وإنما كنا قرأنا وسمعنا أن "مواطنين" مصريين مارسوا أعمال شغب، أحيلوا على إثرها إلى جهات التحقيق.

أحداث "العياط" ..لو حدثت في أي مكان في العالم" ، لكان مكانها "المحاكم" وليس "مجالس عرفية" بحضور مشايخ وقساوسة، فالأولى دلالة على "المواطنة" والثانية تكريسا لـ"الطائفية"، فضلا عن المشهد غير المقبول لمفهوم الدولة، حين تصدر الصحف بعناوين تقول إن البابا شنودة كلف فلانا أو علانا بمتابعة الأحداث، وأنه لن يفرط في حق قبطي تعرض للاعتداء! ليجعل من نفسه بديلا عن الرئيس الشرعي المسئول قانونا ودستورا عن حماية الجميع، ومن كنيسته عوضا عن الدولة ذاتها!

الكل حاول استثمار الحدث - رغم خطورته - لصالح أجندات لا علاقة لها.. لا بحقوق الأقباط ولا بحق الوطن والبلد في أن تكون مستقرة وآمنة، حتى بعض مواقع أقباط المهجر سارعت في استغلاله في "النصب" على الأقباط واستنزاف جيوبهم باسم ضحايا العياط

ونشرت إعلانات تطالب بالتبرع بكل أنواع البنكنوت، وهي تجهل أن الكنيسة المصرية تجلس على كنز، قدره المستشار طارق البشري بـ ٢ مليار دولار سنويا!

المشكلة الحقيقية هي أن من بيدهم صناعة القرار ليسوا جادين في وضع حل نهائي للاحتقانات الطائفية، فلا يريد المخلصون أن يصارحوا رأس الكنيسة في أن يعرف حدوده، ولا الأخير يريد أن يتنازل عن تدخل الكنيسة في حياة الأقباط بما فيها علاقتهم بالدولة.

فيما لا يريد أحد من المتطرفين أن ينصت لصوت العقل، الكل يريدها "فتنة" وحربا ضروسا، فجميعهم مثل "أثرياء الحرب" لا ضمير لهم إذ تنتفخ الجيوب والكورش والحسابات والأرصدة في البنوك على صوت القنابل وهي تحصد أرواح الأبرياء.

ولا شك في أن أحداث "إسنا" الطائفية التي وقعت في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧ أعادت من جديد الاعتبار لكلام الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، والذي ما انفك يدعو المسيحيين إلى الاستقواء بإخوانهم المسلمين، ولا ينتظروا حلا من الدولة و لا من الأمريكان فكلاهما له أجندته التي تتبدل أولوياتها بتبدل الأوضاع الإقليمية والدولية.

القانون وحده لن يحل المشكلة، حتى لو أقر قانون البناء الموحد، فبناء كنيسة في منطقة غالبيتها مسلمون أو بناء مسجد في حي غالبيته مسيحيون يحتاج إلى "التراضي" بين الطرفين وليس إلى القانون، وهي وجهة نظر وجيهة، تصدر من وعي بتعقيدات القرارات التي تتعلق بأي مشكل طائفي.

الدولة طبقت القانون في أحداث الكشح، ولم يعجب ذلك الأقباط، بل هاجموا القضاء المصري، واتهموه بالتحيز، واتبعت الدولة سبيل "العقل" في أزمة وفاء قسطنطين ولم

يعجب ذلك المسلمين، فلا القانون نافع ولا العقل شافع .. لأنهما صدرا عن "السلطة" التي لا تحظى عادة بثقة ورضى الطرفين: مسلمين ومسيحيين!

الدولة تعتقد أن الأزمة تتعلق باستفزازات طائفية عابرة، ولا تحتاج إلى معالجة قانونية وإنما عرفية ترضية للخواطر الغاضبة، تصرفات السلطة تشي بهذه القناعات والتي اختبرتها أحداث الكشح، حين أحالت ثلاث قساوسة إلى الكنيسة لتأديبهم وفق قانونها الداخلي، رغم إدانتهم بحمل السلاح ضد الدولة، وكذلك عندما رفضت الرضوخ لضغوط المتشددين المسلمين ومطالبهم بتفتيش الأديرة والكنائس عقب أزمة وفاء قسطنطين، راعت مشاعر الرأي العام القبطي، كون بطلة الأزمة زوجة رجل دين مسيحي تتجاوز محنته ما هو شخصي وعائلي إلى ما هو عام يقتضي التعامل معه بعقل وبحرفية سياسية .

الدولة هنا مثلها مثل الصديق العزيز الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، لا تراهن على القانون بقدر رهانها على المسئولية الاجتماعية، وتلك الأخيرة ظلت هي الرهان الذي اعتصمت به الدولة المصرية، عندما كانت المؤسسات الدينية، إما حاضرة ـ لصدقيتها كواحدة من أبرز مصادر صوغ الوعي الديني لدى الناس (في الجانب المسلم)، وإما تجسيدا للصوفية الدينية العذبة المتسامحة والحاضنة لتراث التعايش المتراكم عبر عشرات القرون (في الجانب المسيحي).

والحال أن هذه المسئولية أنهار جانب كبير منها بعدما فقد الأزهر في السنوات الأخيرة مكانته كأهم روافد الاعتدال والوسطية، ليس بسبب تطرفه ولكن بسبب تحوله إلى القيام بدور توفير الغطاء الديني للسياسات الرسمية ، فترك فراغا شغلته وتمددت فيه الرؤى الدينية المتطرفة غير المسئولة، حدث ذلك متزامنا مع نجاح تيار التطرف داخل

الكنيسة المصرية وانقلابه على تيار الاعتدال وتفكيكه وتهميشه بلغت في بعضها مبلغ "الإرهاب الديني" بالتكفير والشلح والحرمان.. إذن باتت مصادر صناعة الوعي الديني "متطرفة " على الجانبين فماذا ننتظر من أحداث؟!

وفي المقابل فإن ما تعتبره الدولة ممارسة عقلانية مسئولة في إدارة الملف الطائفي يعتبره الناس تنازلا وتساهلا، والناس لا تفهم في دهاليز السياسة وألاعيبها

والحال أن هناك فراغا كبيرا تركته الدولة بـ"عقلانيتها المسرفة" والمؤسستان الدينيتان الأم : الأزهر (باختفائه) والكنيسة (بتطرفها) وأحيلت المسئولية الاجتماعية من الثلاثة إلى قوى أخرى هي بدورها غير مسئولة ولها أجندتها الخاصة.. ولم يبق إلا صاحب المصلحة الحقيقية في عودة السلام والأمن والطمأنينة إلى حياته وهو الشعب نفسه،عملا بمقولة أو رأي جمال أسعد بأن الحل في الاستقواء بالشريك الحقيقي صاحب المصلحة وليس بالدولة ولا بالأمريكان ولا بجمعيات حقوقية تتاجر بقضايا البلد كلها

وفي هذا السياق فإن بعض الكتاب في مصر انتقدوا المراهنين على دور المؤسسة الدينية الرسمية (الإسلامية والمسيحية) في حل "المشكل الطائفي" في مصر، على أساس أن الطرفين يغذيان روح التطرف، مهما تظاهرا بإدانته، وفي سياق وضع "المسجد" كمؤسسة رسمية مقابل "الكنيسة" !!.

والحال أن المسجد ليس مؤسسة دينية رسمية، إلا إذا كان المقصود هو "الأزهر".. ومع ذلك فإن الأزهر يختلف عن الكنيسة ، فهو . أو شيخه . لا يعبر عن المسلمين ولا يتحدث باسمهم ، و لا يتحمل مسئولية تصرفاتهم إذا أحسنوا أو أساءوا ، و لا يلزمه أحد بالاعتذار نيابة عن . أو باسم . من أساء منهم . فالإسلام لم يعرف في تاريخه.. لا رجل الدين و لا

السلطة الدينية ولا المؤسسة الدينية الرسمية، فهذه كلها أسماء و مصطلحات و ظواهر أفرزها دين آخر و حضارة أخرى .

الدولة الإسلامية عرفت فقط الفقيه أو العالم و طبقة أهل العلم أو الفقهاء ، التي ظلت عبر التاريخ الإسلامي ، طبقة مستقلة عن الدولة و السلطة الرسمية ، تمارس دورها الدعوي و العلمي من جهة و نقد المجتمع أو السلطة والنظام من جهة أخرى ، ليس لها عصمة و لا قداسة ، يؤخذ منها و يرد ، وليس لها أية سلطة دينية أو أبوية على عامة المسلمين و خاصتهم .

الأزهر منذ تأسيسه كان و لا يزال جامعة علمية ، دوره تلقين العلم الشرعي ، وتخريج الأئمة و الفقهاء و العلماء ، حتى سيطرت عليه الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر منذ خمسين عاما ، و حولته إلى مرفق حكومي ! .

فالأزهر و دار الافتاء الأن باتا ، جزءا من النظام السياسي ، يعبران عن وجهة نظر النظام..و بالنسبة للمساجد ، فقد باتت جميعها مسئولية أحد عماله أو أحد موظفيه هو وزير الأوقاف ! .

و من ثم فإذا أخطأ إمام مسجد ، فإن وزارة الأوقاف هي المسئولة عن خطئه ، ولذا فهي . أي الأوقاف . تعاقبه إذا أخطأ أو تعتذر نيابة عنه ، فهذه حقيقة لا ينتطح عليها عنزان.

فالأزهر (و شيخه) - إذن . يختلفان تماما عن الكنيسة و (رئيسها) ، فالأخيرة تعبر عن الأقباط و هي مؤسسة مستقلة ، لا ولاية سياسية و لا دينية عليها إلا للبابا ، ولقد أصدر الأخير . مثلا . قرارا بمعاقبة جمال أسعد عبد الملاك بسبب أنه قال إن البابا لا يعبر عن الأقباط ! و عاقب قساوسة من قبل مثل ابراهيم عبد السيد ،لأنهم انتقدوه شخصيا !

إذن .. إذا أخطأت إحدى الكنائس أو الكهنة أو القساوسة ، فإن على البابا شنودة أن يتحمل مسئوليته التي ارتضاها لنفسه و لكنيسته و عليه الاعتذار ، أو عليه أن يعترف بأنه لا علاقه له بالكنيسة و أنه غير مسئول عنها و عن ممارساتها .

أما الزعم بأن اعتذار البابا ستكون سابقة لها تداعياتها على الجانبين الإسلامي و المسيحي ، باعتبار أن ذلك سيستدعي أن يعتذر شيخ الأزهر عن ممارسات سبق أن مارسها مسلمون ضد أقباط ، فهذا كلام سخيف و سفسطة و هروب من تحمل المسئوليات واستعلاء و تعال يثير النفوس الثائرة أصلا و يوغر الصدور الغاضبة مما تعرض له دينها من إهانات .

شيخ الأزهر غير مسئول عن بن لادن و لا عن الظواهري و لا عن الملا محمد عمر و لا عن خالد الإسلامي ولي ولا عن أحداث الكشح . فالأزهر كما بينا فيما سبق ليس مسئولا عن تصرفات المسلمين حتى في المساجد ، مثل مسئولية البابا عما يحدث في الكنائس فالمساجد الآن مسئوليتها تقع على وزير الاوقاف و الكنائس تقع مسئوليتها على البابا شنودة .. و على كل مسئول أن يتحمل مسئوليته و إلا .. فالفوضى هي البديل و نسأل الله تعالى لنا و لمصر السلامة من هذا العناد و التعالي و الكبر الطائفي الممقوت

وفي ذات الاتجاه وصلتني يوم أمس ٩ يناير ٢٠٠٨ دعوة من منتدى أسس حديثا في القاهرة، يسمى " منتدى الشرق الأوسط للحريات".. تقول الدعوة " يتشرف منتدى الشرق الأوسط للحريات بدعوتكم لحضور ندوة عن: كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟"!

موضوع المنتدى، والذي عبر عنه عنوانه يقطع بـ"جلافة" غير معهودة بأن الأقباط باتوا هدفا للعنف من قبل إخوانهم المسلمين.. وهي مع كامل تقديري للمشاركين فيها أشبه ما

تكون بـ"لافتة تحريضية" أو "مظاهرة طائفية" علنية طفقت تثير الشغب الطائفي في شوارع القاهرة.

السؤال موضوع الندوة " كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟" يقطع ـ كما قلت ـ بأن العنف ضد الأقباط، لم يكن أحداثا عابرة.. الطرفان فيها مدانان، ويستحقان العقاب قضائيا، وإنما بحسب "المنتدى" هو منهج دولة وأسلوب مجتمع ونظام!

والحال أن كثيرا من الحقائق يتعمد الغوغائيون الطائفيون الشوشرة عليها، لإدانة طرف على حساب طرف آخر، فيما يستحق "الشاكي" أن يودع السجن بتهمة إثارة الفتنة وتهديد الأمن القومي المصري، بذات قدر ما يدان به الطرف المعتدي مهما كان حجم الاستفزاز الطائفي الذي تعرض له، وذلك إذا تحاكمنا إلى القانون وليس إلى "السماحة" في إدارة مثل هذه الأزمات.

في حادث سي دي " كنت أعمى الآن أبصر" في أكتوبر من عام ٢٠٠٥ المسيء للإسلام بالإسكندرية، كان ينبغي معاقبة من اعتدوا على الكنائس من المسلمين وكذلك القساوسة بكنيسة "مارجرجرس" الذين أنتجوا "الفيلم" ووافقوا على عرضه، لأن ثمة "اعتداء" تعرض له الطرفان وليس طرفا واحدا على حساب طرف آخر.

وفي أحداث "إسنا" منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٧، كان من المفترض أيضا محاكمة الشباب المسلمين الذين تورطوا في إتلاف ممتلكات الأقباط وكذلك محاكمة المواطن القبطي ونجله اللذين تحرشا بفتاتين مسلمتين متنقبتين بدعوا أنهما سرقا هاتفا محمولا.

أنا أذكر هنا فقط أمثلة ـ ولا أحصيها ـ على أن المسألة في مجملها هي عملية خروج على القانون من الطرفين ينبغي إحالتهما إلى المحاكمة، حيث يعاقب القس الذي أساء

الإسلام في كنيسة "مارجرجرس" والمسلم الذي تعدى على الكنيسة بعد استفزازه، وذلك ما كان ينبغي إتباعه في أحداث "إسنا".

غير أن البعض يتاجر بالحدث بانتهازية رخيصة إلى أبعد الحدود، بتوظيف "الحالة القبطية" من أجل تصفية حسابات وثارات سياسية وأيديولوجية وحزبية ونقابية مع التيار الإسلامي، أو بحثا عن "سبوبة" من مال "القبط السايب" داخل مصر أو في المهجر!

لم يكن عنوان المنتدى يمثل فقط مفاجأة في الجرأة على استباحة السلام الاجتماعي المصري وفي قلب القاهرة، وإنما فيما وردت أسماؤهم من المتحدثين إذ بينهم من لا يزال يحتفظ بقدر كبير من احترام وتوقير كل من يعرفهم عن قرب، وأتمنى أن يكونوا قد بلغوا بموضوع الندوة على غير حقيقته التحريضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني أقدر "تعاطف" بعض الصحفيين والمثقفين المصريين، مع "شكاوى" الأقباط، سيما وأن غالبية "التعاطف" يصدر بعفوية وبدون حسابات ثأرية مع أي من التيارات السياسية الكبيرة في البلد، وإنما بدافع الإحساس بمسئولية الأغلبية تجاه الأقلية، وإن بالغ البعض في تعاطفه، إلى حد مطالبة الدولة، بإعادة إحياء اللغة القبطية القديمة، لتكون جنبا إلى جنب مع اللغة العربية، بدلا من تركها في الكنائس تنشط تحت الأرض باعتبارها "لغة سرية".. أو أن يحمل ظاهرة "التدين" بين المسلمين المصريين مسئولية ظهور ممارسات قبطية متطرفة أو "مستفزة" وكذلك تنامي الاتجاهات المتزايدة داخل "الجماعة القبطية" نحو الانعزال والتمايز عن الجماعة "الوطنية المصرية" والتي تخطت الكنيسة لتعبر عن نفسها وبشكل لافت في الجامعات المصرية!

هذا الشكل من "التعاطف" الذي عادة ما يكون في سياق "مجاملة" الأقلية، وتطييب خواطرهم، قد يفاقم بالتراكم المشاكل الطائفية في مصر، فالمجاملة تقود بالتبعية إلى

التساهل في إدانة بعض الممارسات غير المسئولة التي توغر صدور الطرفين سواء أكانت صادرة من المسلمين أو من المسيحيين.

على سبيل المثال: قداس "عيد الميلاد" الذي أقيم مساء يوم ٦ يناير ٢٠٠٨ بكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، شهد مفاجأة من العيار الثقيل، إذ تصدر الاحتفالية، ١٩ عضوا من الكونجرس الأمريكي، إلى جانب السفيرين البريطاني والأمريكي بالقاهرة!

ولا شك في أن هذا الحضور السياسي الأمريكي الكبير، مهما كانت نية صاحب فكرة الدعوة ، تعد عملا استفزازيا لا تخطئه عين المراقب المحايد.

فالقداس أقيم في الكنيسة المصرية الأم، وللأقباط الأرثوذكس المصريين، وكما نعلم فإن الأمريكيين لا ينتمون دينيا إلى الأرثوذكسية، حتى يقال أنهم حضروا القداس لأسباب دينية.. وليس لأسباب سياسية أو استعراضية.

قد يفهم البعض أو يفسره، بأنه "استعراض قوة" استهدف "إخافة" و"ترويع" صانع القرار المصري.. صحيح أن الكنيسة ربما تكون قد نحت هذا المنحى من قبيل إظهار التأييد الداخلي من جهة والأمريكي من جهة أخرى للبابا شنودة في معركة الشرعية التي يخوضها ضد البابا الموازي ماكسيموس وخاصة وأن الأخير يستند في قرار ترسيمه أسقفًا لمصر والشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٥ إلى شهادة كنسية صادرة من "سيوارد" بولاية "نبراسكا" الأمريكية.. ربما يكون ذلك صحيحا، غير أن المشهد قد يحمل أكثر من وجه في تفسيره، أقلها أنه شكل من أشكال "الاستقواء" بالخارج والتي ما انفك البابا شنودة يدينه إعلاميا !

الاحتفالات الدينية في مصر، ليست قصرا على الإخوة الأقباط فقط، ولكن توجد احتفالات دينية للمسلمين، فلماذا يتعامل معها الأمريكيون بعشرات المكاييل"؟! نحن بالتأكيد نرفض أي حضور أمريكي رسمي أو برلماني في أعياد المصريين سواء أكانوا

مسيحيين أو مسلمين، هذا من حيث المبدأ، فما بالنا إزاء هذا التلاعب الأمريكي بالملف الطائفي في مصر، عندما قبلوا دعوة "غير مسئولة" من القيادات الكنيسة لحضور قداس عيد الميلاد في شكل استعراضي لا يخلو من تعد حقيقي على السيادة الوطنية المصرية، ولعب بالنار في ملف مترع بألغام ما انفك المجتمع المصري يرتطم فيها من حين لآخر

وفي هذا الإطار أيضا لا أدري سر هذا الهجوم العنيف والقاسي الذي صدر من "أقباط" على البابا الموازي الأنبا "مكسيموس"

الرجل نال - خلال أزمته مع البابا شنودة - من البهدلة والكلام الجارح ما لا يستقيم وادعاءات البعض من الأقباط بأنهم يتشحون بوشاح "المحبة" كما علمها لهم يسوع عليه السلام!

الكلام تخطى حدود التجريح إلى "البذاءة" بل والهوس والجنون في بعضه!

وعيب البابا مكسيموس أنه كان صريحا إلى حد كبير، عندما كشف أن ٤٠٪ من الكنائس بنيت في مصر بدون ترخيص، وأن الدولة تسامحت كثيرا إزاء هذا التعدي على القانون، وتبرئته للدولة من ظاهرة الهجرة الدينية الداخلية، وتحول عشرات الآلاف من المسيحيين إلى اعتناق أديان وملل أخرى، وحمل كنيسة البابا شنودة مسئولية هذا التآكل في كتلة الوجود الأرثوذكسي الوطني، بسبب التطرف والتشدد في ملف الأحوال الشخصية وتحول الكنيسة إلى مؤسسة موازية لمؤسسة القضاء الإداري في مصر، منذ إلغائها لائحة عام ١٩٣٨.

المثير للشفقة أن الانتقادات التي وجهت للرجل، تجاهلت هذين الكشفين الكبيرين الصادرين من مرجعية أرثوذكسية - مهما كان حجم الخلاف معها - هي بكل تأكيد مرجعية دينية كبيرة، ولا يمكن التعاطي معها على هذا النحو من الخفة والاستخفاف.

فيما كالت للرجل كل ما ورد في قاموس البذاءة من شتائم لمجرد أن الرجل جامل إخوانه في الوطن، وقال كلاما ودودا يستهدف به التلطف وتهدئة النفوس والخواطر!

ربما يكون هناك أزمة كبيرة بين كاتدرائية العباسية وكاتدرائية المقطم، وخلافات حادة في التفاصيل التي تدحرجت مثل كرة الثلج، وتحولت بمضي الوقت إلى مناطق ملغومة، يقع في شراكها كل من أرد حلا لمشكلة، يمسك بخيوطها البابا شنودة وحده ولا يملك سواه قرار إنهائها لا الدولة ولا الجن الأزرق.. هذا ربما يكوم صحيحا ، ولكن المقاربة الأكثر ملامسة لحقيقة ما يجري، أن الأزمة بين الكاتدرائيتين، هي أزمة شرعية، ولعل ذلك ما كان واضحا في وعي بابا المقطم، عندما طرح في وسائل الإعلام أجندة واضحة ومشروعا من وجهة نظره ـ يحمل "حلا دينيا" لمأزق طائفي أفرزته سنوات العزلة الكنسية في العقود الثلاثة الأخيرة.

ربما يكون على هذا المشروع أو على هذه الأجندة تحفظات من قبل الأقباط سواء دينية أو على مستوى الشرعية، ولكنها في كل الأحوال، تظل رؤية ما انفك صاحبها يطرحها بثقة، متحديا بها كاتدرائية العباسية، وأعتقد أنه ليس من مصلحة الأخيرة ولا من مصلحة محبي البابا شنودة وعشاقة، أن يقابلوا هذا الطرح الهادئ والرصين والذي يعتبره البعض طرحا تقدميا، بالهجوم والشتيمة والتجريح ولعن الرجل آناء الليل وأطراف النهار، إذ أن هذه العصبية وهذا العنف وهذا التوتر لا يعكس إلا عقلا مشلولا لا يملك قدرة على الإقناع وصد الآخر ومقارعته الحجة بالحجة..

الانقسام القبطي على القيادة الدينية، ربما لا يسئ إلى الأقباط، فهكذا خلق الناس على الاختلاف وليس على التوحد، ولكن ما يسئ إليهم هو هذا العجز عن إدارة الحوار العقلاني الهادئ فيما بينهم، ثم يحملون الدولة مسئولية هذا العجز ويشكونها لطوب الأرض !